ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1866-1886.

المقاربة الجزائرية في تفعيل الحكم الراشد و مكافحة الفساد الإداري

The Algerian approach to activating good governance and combating administrative corruption

ضبع عامر *
جامعة سيدي بلعباس
debaaameur31@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2022/06/13 تاريخ قبول المقال: 2022/08/24 تاريخ نشر المقال: 2022/09/15

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مدى أهمية مقاربة الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، من خلال مجموعة من المؤشرات و المعايير المتعلقة بالحوكمة، و الشفافية في التسيير، و عن طريق قياس الأداء الحكومي و فاعليته للوصول إلى تنمية شاملة في مختلف القطاعات.

تمَّ تشخيص الحكم الراشد في الجزائر عبر وضع الأطر القانونية و التشريعية الصارمة التي تقوم بتجريم ظاهرة الفساد، و الذي له تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية، وتراجع الاستثمارات، والخدمات و بإتباع إستراتيجية شاملة و ترشيد القرارات المتعلقة بتسيير الشأن العام.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الفساد ، الحوكمة

Abstract: This research paper aims to hilight the importance of the approach of governance in combating administrative corruption in Algeria, through a set of Indicators and standards related to governance and transparency In management, and by measuring government performance and its effectiveness to reach comrehensive development In various sectors.

The good governance In Algeria was diagnosed through the development of dtrict legal and legislative framworks that criminalize the phenomenon of corruption, which has negative effects on econnomic development, the decline In Investments, and services, and by following a comprehensive strategy and rationlizing decisions relates to the conduct of public affairs.

Keywords: Good governance, corruption, Governance.

المقدمة:

اتخذ موضوع الحكم الراشد و مكافحة الفساد أهميةً بالغة لدى صنَّاع القرار و المختصين في قضايا التنمية و السياسات العمومية، يرتبط الفساد بضعف المؤسسات نتيجة تعرضها للاستغلال أو عدم تطبيق القوانين و الفساد الإداري احد أشكال هذا الفساد و أخطرها، لأنَّه يُصيبُ الإدارة بالشلل و عدم تأدية مهامها المنوطة بها، و هذا ما يتطلَّب تكريس لآليات للحكم الراشد في مكافحة هذا الظاهرة، و بالتالي تحقيق الشفافية الإدارية و التنمية الشاملة.

* المؤلف المرسل

حيث اعتمدنا على مقاربة منهجية تستند على وصف ظاهرة الفساد المستشري في مختلف القطاعات، وتحليل مؤشر مدركات الفساد عبر تقارير المنظمات غير الحكومية المختصة في ذلك و ترتيب الجزائر على المستوى العربي و الدولي،و استعنا في ذلك بالمقاربة القانونية المؤسساتية من خلال النصوص القانونية التي جرمت ظاهرة الفساد و الأجهزة الخاصة التي تأسست لمكافحة هذه الظاهرة.

واجهت الجزائر جملة من التحديات القانونية و الإجرائية من حيث التطبيق و على مستوى تفعيل الممارسات في مكافحة الفساد الإداري و المالي، و التي حالت دون التمكين لإرساء منظومة حكم راشد تتميّزُ بالكفاءة و النجاعة في الأداء الإداري و تدبير الشأن العام.

و في هذا السياق تبنّت الجزائر استراتيجيه شاملة لمكافحة هذه الآفة و الحدِّ من مخاطرها، و ذلك عبر التشريعات القانونية، والآليات السياسية المتمثلة في الرقابة و المساءلة على الأداء الحكومي، بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي للمجتمع و الوعي بضرورة تنسيق الجهود في إطار مقاربة وطنية، و إرساء معالم دولة الحق و القانون و الشفافية في التسيير، و تحقيق التنمية الاقتصادية.

و في هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت مقاربة الحكم الراشد في الجزائر في الحدِّ من ظاهرة الفساد الإداري ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية

ما هي المقاربة المفاهيمية للحكم الراشد و الفساد الإداري؟

ما واقع ترشيد الحكم و تشخيص الفساد في الجزائر ؟

فيما تمثلت الإستراتيجية الوطنية المعتمدة من قبل الجزائر في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري؟

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد

يعد مفهوم الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه البعض بالحوكمة، من بين أهم المفاهيم التي تعاظم الاهتمام بها، منذ تسعينات القرن الماضي، خصوصا من قبل المؤسسات المالية المانحة (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي)، كأحد شروط التنمية و الإصلاح السياسي، و معيار للتصنيف طبيعة الحكم و تقيم تجارب الدمقرطة و الانفتاح السياسي في الدول النامية، و ذلك بربط المساعدات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية بدرجة تحقيق شروط الحكم الراشد في هذه الدول، خصوصا الشروط التي تقوم على الاهتمام بالتنمية الإنسانية، أو كما جاء في أهداف الأمم المتحدة للألفية الثالثة، التي

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1866-1886.

تدعو إلى احترام حريات الإنسان و حقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، المرتبطة بجودة الحكم.

كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية بشكل عام و العلوم السياسية بشكل خاص، عرف مفهوم الحكم الراشد تعريفات متباينة، كنتيجة للتعدد المعرفي لهذا المفهوم، الذي تم نقله من مجال إلى آخر بداية من علم الاقتصاد ثم مجال الإدارة العامة و أخيرا الدولة و الحكم، إلى جانب الاختلاف الناجم عن عملية الترجمة.[1]

أولا: تعريفات الحكم الراشد

و عليه يعرف البنك الدولي الحكم الراشد في تقريره حول التنمية الاقتصادية و الفساد في الدول الإفريقية انطلاقا من الربط بين الكفاءة الحكومية و التنمية الاقتصادية،[2] و من جهة ثانية محاولة وضع تصور نظري لتطوير المؤسسات، بمعنى " مجموعة القواعد الرسمية(الدستور، القوانين، التنظيمات و النظام السياسي) و غير الرسمية(الثقة في المعاملات، نظام القيم، العقائد، و التعابير الاجتماعية و سلوكات الأفراد و المنظمات غير الحكومية) .[3]

و يتضمن الحكم الراشد حسب البنك الدولي: " العمليات و المؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلدها معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات و اختيار السياسات و تنسيقها، من أجل تقديم خدمات جيدة و فعالة."[4]

و يعني كذلك احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية(البعد المؤسسي).[5]

أما الأمم المتحدة، فتستخدم هذا المفهوم لإعطاء حكم قيمي على جميع ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع، أي أن الحكم الراشد هو: " الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع و بتقدم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم و ذلك عبر رضاهم و مشاركتهم".[6] و بدورها قدمت منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OECD عام 1995 تعريفها للحكم الراشد و الذي يعني حسب المنظمة: " استخدام السلطة السياسية على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية".[7]

و من جانبه عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP عام 1998 الحكم الراشد بأنه : " ممارسة السلطات السياسية و الإدارية و الاقتصادية في سبيل إدارة شؤون الإدارة و المجتمع، على جميع المستويات و يتضمن ذلك الآليات و العمليات و المؤسسات، التي من خلالها يحصل المواطنون و الجماعات على مصالحهم و حاجاتهم و ممارسة حقوقهم، و الوفاء بالتزاماتهم طبقا لمضامين حقوق

الإنسان و حكم القانون و الانفتاح السياسي و المشاركة الفاعلة و الاضطلاع بالمسؤولية و المحاسبة و الشفافية و التمكين و الكفاءة الإدارية."[8]

ثانيا: معايير الحكم الراشد

قبل الخوض في معايير الحكم الراشد لابد من التأكيد على أن محاولة تعميم أسس الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة، دون مراعاة الخصوصيات الثقافية، و الفوارق في المستويات الاقتصادية و السياسية بين المجتمعات و الدول، لا يحقق التطبيق الأفضل لهذا المفهوم، و عليه يتوجب تكييف مختلف هذه المعايير ضمن السياق السياسي و النسق الاجتماعي لكل مجتمع، وفقا لسلم أولويات كل دولة على حدا، و حتى يتم التمييز بين الحكم الراشد و الحكم السيئ، نذكر جملة من المؤشرات السلبية التي يمكن اعتبارها أدوات قياس صالحة للحكم على نوعية هذا النظام و هي:

1- الفشل في الفصل الواضح و الصريح بين المصالح الخاصة و المصالح العامة، و بين المال العام و المال الخاص، اي التوجه إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها من أجل المصلحة الخاصة.
2- ضعف الإطار القانوني، بعدم تطبيق الحكم القانوني، او القيام بذلك تعسفيا، و إعفاء المسؤولين أنفسهم من تطبيق القوانين.
3- المعوقات القانونية و الإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح السريع و المضاربات.
4- وجود أولويات تتعارض مع التنمية و تدفع نحو هدر الموارد المتاحة و سوء استخدامها.
5- وجود قاعدة ضعيفة و مغلقة و غير شفافة للمعلومات و لعمليات صنع القرار بشكل عام، وصنع السياسات العامة بشكل خاص.
6- انتشار الفساد بمختلف آلياته و ثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.
7- اهتزاز شرعية الحكم و ضعف ثقة المواطنين به مما يدفع إلى انتشار القمع و مصادرة الحريات، و انتهاك حقوق الإنسان، و سيادة منطق الهيمنة و التسلط.

و في هذا السياق يستند البنك الدولي[9]، و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية إلى المعايير التي تحفز النمو الاقتصادي، و حرية التجارة و الخصخصة، و هذا ما يتضح في دراسة البنك الدولي عن الحكم الجيد في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا و التي استندت إلى معيارين أساسيين للحكم على طبيعة الحكم في هذه المنطقة هما: التضمينية و المساءلة.[10]

التضمينية: و تشمل حكم القانون و المعاملة بالمساواة و المشاركة بالمساواة و تأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.

المساءلة: و تتضمن التمثيل و المشاركة و التنافسية، سياسيا و اقتصاديا و الشفافية، و المساءلة و المحاسبة.

أما بعض الدراسات الأخرى فتركز على ستة معايير للحكم الراشد هي[11]:

- المحاسبة و المساءلة. – فعالية الحكومة.
- الاستقرار السياسي. – حكم القانون.
- نوعية تنظيم الاقتصاد. – التحكم بالفساد.

و بدروها تركز منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على أربعة معايير هي[12]:

- دولة القانون. – السيطرة على الفساد.
- إدارة القطاع العام. – خفض النفقات العسكرية.

و في نفس السياق تتضمن الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) معايير أكثر شمولا، تتمثل فيما يلي:

- المشاركة – حكم القانون – الشفافية – حسن الاستجابة. – التوافق.
- المساواة و خاصة في تكافؤ الفرص. – الفعالية. – المحاسبة. – الرؤية الإستراتيجية.

ثالثا: أبعاد و مكونات الحكم الراشد

1-الأبعاد

تتضمن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد ثلاثة أبعاد مترابطة هي:

أ- البعد التقني: المتعلق بعمل الإدارة العامة و كفاءتها و فاعليتها.

ب- البعد الاقتصادي و الاجتماعي: المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني و مدى حيويته و استقلاله عن الدولة من جهة، و طبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي/ و تأثيرها على المواطنين من حيث الفقر و نوعية الحياة...الخ

ت- البعد السياسي: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها، و محاسبة العناصر السياسية في الحكومة، و احترام حقوق الإنسان و حكم القانون.

و بالتالي تترابط هذه الأبعاد الثلاثة فيما بينها لتشكيل و بناء منظومة الحكم الراشد، و الذي لا يتحقق إلا بوجود إدارة عامة فاعلة و مستقلة عن المجال السياسي، و مجتمع مدني مؤثر في صنع و

تنفيذ السياسات العامة، و مراقبة السلطات السياسية و الإدارية، إضافة إلى التمكين للمشاركة و الشفافية.

2- المكونات

أ/ الحكومة:

المنبثقة عن الإرادة العامة للشعب، بعد عملية انتخابية، و التي تمتلك العديد من الوظائف المتعددة الجوانب، علاوة على سلطة المراقبة و حق ممارسة و احتكار وسائل القوة و مسؤولية الخدمة العامة، و هو ما يستدعي وجود عناصر مساعدة للقيام بالمهام الحكومية على الشكل التالي:

- إطار قانوني و تشريعي مستقر و ثابت و عادل للأنشطة العامة و الخاصة.
- تعزيز الاستقرار و المساواة في السوق.
- تزويد الخدمات العامة بفعالية و مسؤولية.

و بذلك تعمل الحكومة على وضع الإطار العام القانوني و التشريعي الثابت و الفعال الذي يساعد على القيام بمختلف أنشطة القطاع العام و القطاع الخاص على حد سواء، إضافة إلى الاهتمام بتقديم الخدمات العامة مع مراعاة البعد الاجتماعي لهذه الخدمات، و تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية.

ب/ القطاع الخاص:

و يشمل المشاريع الاقتصادية الخاصة في مجال التصنيع و التجارة و المصارف، و كذلك كافة المؤسسات الموازية غير الرسمية، و هو المكون الذي ازدادت أهميته في ظل فرض النظام الاقتصادي العالمي لمنظومة قيم و تقاليد جعلت من الحكومات الوطنية تدرك أنها ليست الوحيدة المعنية بعملية التنمية (خصوصا الجانب الاجتماعي كتوفير فرص العمل و تخفيض معدل البطالة)، و بذلك أصبح القطاع الخاص في بعض الدول المصدر الأول للتنمية، في ظل التغيير الذي فرضته العولمة الاقتصادية.

و على هذا الأساس اتخذت العديد من الحكومات استراتيجيات اقتصادية تتعلق بخوصصة المؤسسات العامة و فتح المجال لمنظمات القطاع الخاص في العديد من الميادين، في سياق ما يسمى بالحكمانية الاقتصادية، و التي تجعل من القطاع الخاص الفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية[13]، بحيث تعمل على جعل هذا القطاع مستداما بواسطة الآليات التالية[14]:

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة. – تقوية دولة القانون
- تقديم الحوافز. – حماية البيئة و الموارد الطبيعية
- إيجاد سوق تنافسية. – تعزيز المؤسسات لخلق فرص العمل.
- جلب و استقطاب الاستثمارات و المساعدة على نقل المعرفة التكنولوجية.

فالقطاع الخاص يستطيع أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات و إصدار الإحصاءات الدولية، و تسهيل الحصول على المعلومات.[15]

ت/ المجتمع المدني:

يعرف المختص في شؤون الديمقراطية " لاري دايموند" **Larry Diamond** المجتمع المدني بأنه: " حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة و الدعم الذاتي و الاستقلالية عن جهاز الدولة، و يخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين و الالتزامات المشتركة."[16]

و بذلك تهدف مؤسسات المجتمع المدني إلى رعاية مصالح المجتمع و الحد من تسلط الدولة على تلك المصالح، و تقوم بممارسة التطوير و الإصلاح المستمر للدولة، كما تساعدها في صناعة و تنفيذ السياسات العامة.[17]

إن التركيز على مؤسسات المجتمع المدني كركن محوري في منظومة الحوكمة و بفضل العولمة أصبحت عبارة عن نشاط تتوزعه العديد من الكيانات و الهيئات، بحيث لا تمثل فيه الدولة إلا جزء فقط أو مستوى من مستويات النسق ككل، فالمجتمع المدني يقع في قلب هذا النسق و ينازع الدولة ليس فقط في احتكار السياسة بل ينافسها في البعض من مهامها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و التنموية التي تخلت عنها في العصر الحديث.[18] و المجتمع المدني يعني فسح المجال أمام العمل الجمعوي لدرجة تستطيع فيها مؤسسات المجتمع المدني الاعتماد كلية في نشاطها على المشاريع التنموية، فالمجتمع المدني له دور ريادي في مواجهة التخلف و ترشيد الحكم و انجاز العديد من المشاريع التنموية.

المطلب الثاني: مفهوم الفساد الإداري و المالي

أولا: تعريفات الفساد الإداري و المالي

تعرِّفُ منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري بأنَّهُ: " كل عملٍ يتضمَّن استخدام الشخص المنصب العام لتحقيق مصلحةٍ خاصة و ذاتية لنفسهِ و لجماعتهِ."[19]

و أمَّا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تقريرها 2003، فقد عرَّفت الفساد على انَّهُ: الرشوة بجميع وجوهها و الاختلاس في القطاعين العام و الخاص و المُتاجرة بالنفوذ، و إساءة استغلال

الوظيفة، و الثراء غير المشروع و غسيل العائدات الإجرامية، و إعاقة سير العدالة، إضافةً إلى أفعال المشاركة و الشُروع في كل ما سبق من أنواع." [20]

تعريف البنك الدولي: " الفساد هو إساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة." [21]

الفساد إذاً هو نقيض الصلاح، و هو سلوك إنساني أخلاقي مُخالف للقانون غايته تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ينحرف عن القيم و الأعراف، و مبادئ العدالة، و يُخلِّفُ آثاراً مُدمِّرة للمجتمع، كما انَّهُ يُعبِّرُ عن انعدام المسؤولية الأخلاقية و الإنسانية و الاجتماعية، و انحدار القيَّم و التفريط بالضوابط.

الحقيقة هما مصطلحين غالباً ما يتلازمان فلا يكون هذا دون ذلك و بالتالي من الأحسن أن يُدمج المصطلحان في تركيب الفساد المالي و الإداري، فالانحرافات الإدارية و الوظيفية و التنظيمية غالباً ما يكون هدفها مكاسب مالية و مادية، و المخالفات المالية خاصةً ما تعلَّقَ بالرقابة على المال العام هي في الأخير انحرافات إدارية. [22]

ثانيا: أسباب تفشي ظاهرة الفساد

تختلفُ أسباب انتشاره و تفشّيهِ من دولةٍ لأُخرى أو من مجتمع لآخر لكنَّها تتشارك في البعض منها و التي تُشكِّلُ بيئةِ الفساد و المتمثلة في:

1- الأسباب السياسية

لا تقِلُّ العوامل الاقتصادية أهميةً في توسيع دائرة الفساد في البلاد العربية عن العوامل السياسية و القانونية، نظراً إلى الطبيعة الريعية لاقتصاديات أغلب الدول العربية، و تَحُكُّم الهيئات المالية الدولية في السياسات النقدية و المالية لها، و تشجيعها للاستثمار الأجنبي على حساب الشركات المحلية و تقليدها للنماذج الغربية، و بالموازاة مع ذلك غياب الوازع الأخلاقي و الديني الذي له دور في تفشِّي ظاهرة الفساد في العالم العربي[23]. و تتمثّلُ في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين و القياديين الإداريين من الدرجة العُليا الأمر الذِّي ينجُمُ عنهُ الأبواب المفتوحة أمام المحسوبية السياسية و غياب أجهزة الرقابة و المُحاسبة.

2- الأسباب الإدارية

من بين الأسباب الإدارية غياب كفاءة علمية لدى نسبة كبيرة من الموظفين بسبب المحسوبية في التوظيف و الترقية و تولي المراكز الحسَّاسة، و من بين الأسباب أيضاً تدني الرواتب مع ضعف القوة الشرائية، الأمر الذي يدفع إلى البحث عن تعظيم الراتب الشهري الضئيل جداً بمداخيل غير مشروعة، بالإضافة إلى مركزية القرارات و تنامي ظاهرة البيروقراطية داخل الإدارة، و غياب الآليات و

المؤسسات المقاومة للفساد و تضخيم النُصوص القانونية و كثافة الإجراءات و الافتقار إلى آليات تطبيق فعَّالة.

و من بين الأسباب كذلك:

تضخم الجهاز الإداري، سوء التنظيم الإداري، الميل نحو المركزية و عدم التفويض في صنع القرارات، تعقُّد الإجراءات الإدارية و غلبة الطابع البيروقراطي في الإدارة، عدم تناسب السلطة و المسؤولية في الجهاز الإداري.[24]

3- الأسباب الاقتصادية

تكمن العوامل الاقتصادية في تدخُّل الحكومة في الاقتصاد عن طريق وضع المسؤولين الحكوميين لبعض القواعد التنظيمية التي تدفع بالأطراف الخاصة المستثمرة لدفع الرشاوى للحصول على أرباح و امتيازات أو إعفاءات، و من بين الأسباب كذلك انخفاض مستوى دخل الموظفين الحُكوميين و ضعف الحوافز و المكافآت، إذ يضطر بعض هؤلاء لقبول الرشاوى كوسيلةٍ لزيادة رواتبهم و تأمين دخل إضافي، و كذلك تضخُّم الجهاز الإداري الذي من شأنه أن يؤدي غلى تعقيد الإجراءات الإدارية و إضعاف التواصل مع المواطنين و انتشار البيروقراطية و هدر موارد الدولة.[25]

4- الأسباب التشريعية و القانونية

تكمن في ضعف القوانين التشريعية و عدم وضوحها، ممَّا يدفعُ إلى التحايل على القانون و استغلال التغيُّرات الموجودة، بالإضافة إلى عدم استقرار البيئة القانونية و التشريعية التي تحكمُ المؤسسات الحكومية في ظلِ غياب نظام قانوني عادل و فعَّال.

5- الأسباب الاجتماعية

إنَّ البيئة الاجتماعية و بما تمتلكه من مجموعة كبيرة من الوسائل التي تُمثِّلُ آليات الضغط الاجتماعي من عقيدة و دين، لها أثرها الكبير في التأثير على الفرد، فالفرد يُشكِّلُ جزءاً كبيراً من النظام الاجتماعي. كما أنَّ الولاءات الضيِّقة و علاقات القُربى، و هي كلها من صور المجتمع، قد تكون سبباً للانحراف عن قواعد العمل و نظمه و إعطاء أولوية دون حق الوصول على الخدمات و السلع. كما أنَّ للقيم الحضارية و الاجتماعية السائدة تُؤثرُ على تفكير أفراد الجهاز الإداري و سلوكياتهم، و من ثمَّ التأثير على عملية اتخاذ القرار الإداري، و جهل المواطن بحقوقهن و هناك من يعتبر نفسه فوق القانون و القواعد الأخلاقية، و يتصرَّف بشكلٍ متعالٍ و يتخذ قرارات تعسفية بمعزلٍ عن القانون، كلها تُشجِّعُ الانحراف و الفساد.[26]

ثالثا: مظاهر انتشار الفساد المالي والإداري و الآثار المُترتبة عنه

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1866-1886.

من مظاهر الفساد انتشار ظاهرة الرشوة التي تُعتبرُ كأهم تعبير في الفساد المالي، و هي كذلك تلحقُ الإدارات على كل المستويات. و من مظاهره كذلك التبذير في نفقات الدولة، و يشمل كذلك الممارسات المُخلَّة بالتنظيم العام داخل المؤسسات و الإدارات من خلال عدم تحمل الموظفين لمسؤولياتهم، و امتناعهم عن تأدية المهام الموكلة لهم، كما أنَّهُ من مظاهر الفساد المالية و الجنائية نجد:المخالفات الجزئية و الكلية لأحكام القواعد المالية و التبذير و الإسراف في المال العام، و فيما يتعلَّق بالشق الجنائي نجد الممارسات ذات الصلة بالرشوة في الصفقات العمومية و اختلاس المال العام، و تتجلَّى مظاهر الفساد كذلك في الانحرافات السلوكية كسوء استعمال السلطة و انتشار المحاباة و المحسوبية و الوساطة التي تؤدي إلى خلق الطبقية في المجتمع.[27]

المبحث الثاني: واقع الفساد الإداري و المالي في الجزائر

المطلب الأول: تشخيص الفساد المالي و الإداري في الجزائر

تُعدُّ ظاهرة الفساد المالي و الإداري من أبرز المشاكل التي تُعاني منها الجزائر في السنوات الأخيرة، و ذلك لعدة أسباب منها التشريعية، السياسية، الاجتماعية، و الذي أدت إلى تصنيف الجزائر في مراتب متأخرة في سلَّم و مؤشرات مدركات الفساد لدول العالم، و بالرغم من الإصلاحات و الإجراءات المتخذة في سياق مكافحة هذه الظاهرة بقيت الأوضاع لم تتحسن بالشكل المطلوب، نظراً لاستفحال هذه الآفة المَرضية التي قوَّضت من بنية النسيج الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد، و استنزاف ثرواته و استقراره.

أولا: مظاهر الفساد في الجزائر

تكبَّدت الجزائر خسائر على مستوى الاقتصاد الوطني جرّاء حالة الفساد الذّي نخر جسد الدولة و استشرى على مستوى القطاعات الحيوية و الإستراتيجية و ألحقَ أضرارا هائلة بالمجتمع و حالَ دون التمكين للرشادة السياسية و تحقيق الأمن الإنساني و التنمية البشرية المستديمة، و هذا ما دفع بالدولة الجزائرية إيجاد الآليات السياسية و الاجتماعية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

و من بين أهم مظاهر الرشوة و استغلال المنصب العام و هي متغلغلة في الإدارة العامة الجهاز البيروقراطي و قد انتشرت انتشاراً رهيباً في السنوات الأخيرة في الجزائر و في مختلف القطاعات و المرافق العامة التِّي في اتصال مباشر مع المواطن حتى أصبحت سلوكاً اعتيادياً من قبل الإدارة و المواطن، فآليات التوظيف أصبحت لا تعتمد على الكفاءة و الجدارة و التخصُّص بل على أسس الولاء و الوساطة و الرشوة، و من بين المظاهر المتفشِّية إساءة استخدام المنصب العام، إذ أنَّهُ و في ظل

الرقابة يستغلُّ الموظفون العموميون مواقعهم و صلاحياتهم للحصول على مكافآت غير قانونية، ممَّا يزيدُ من استفحال ظاهرة الفساد، فتصبح الوظيفة أداة لتحقيق المكاسب الشخصية.[28]

و من بين أنماط الفساد في الجزائر ما يُعرف بالوساطة و المحاباة و هو ينتشر بكثرة من خلال الاعتماد على الروابط الشخصية و العائلية و محاباة الأهل و الأصدقاء بدلاً من معايير الكفاءة و الجدارة في التوظيف و التعيين و الحصول على الخدمات.

ثانيا: مؤشرات الفساد في الجزائر

أصبح يُمثِّلُ الفساد المالي و الإداري في الجزائر حالةً مرضية فعلية، و بالرجوع إلى مدركات الفساد بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية **Transparency International** لسنة 2014، احتلت الجزائر المرتبة 100 من أصل 175 دولة التي شملها التقرير و تحصَّلت على 36 نقطة، و في نفس المرتبة سنة 2013 و 2012، في مقابل 36 نقطة سنة 2013 و 34 نقطة سنة 2021.

السنة	درجة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
2012	34ن		105
2013	36ن		100
2014	36ن	11	100
2015	36ن	09	88
2016	34ن	10	108
2017	34ن	10	112
2018	35ن	10	105
2019	35ن	10	106
2020	33ن		104
2021	34ن		117

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية السنوية

يتضح أن الجزائر سجلت نقاط ضعيفة في مؤشر الفساد في الفترة الممتدة ما بين 2003-2005، و لكن بعد هذه السنة جرى تحسُن طفيف و ذلك بعد صدور قانون مكافحة الفساد 06-01، و توقيع الجزائر على اتفاقيات افريقية و عالمية متعلِّقة بمجال مكافحة الفساد، و يُمكن الإشارة إلى ارتفاع نسبة الفساد في الإدارات العمومية و بعض القطاعات الحكومية، ففي هذه الفترة عرفت ما يُعرف بفضيحة القرن 2003 و هي قضية بنك الخليفة التي دخلت أروقة محكمة البليدة.[29]

و تمَّ تسجيل في سنة 2007 تراجُعاً في مؤشر الفساد حيثُ سجَّلَ 3 درجات، و في سنة 2008 سجَّلَ أعلى قيمة له ب 3.2، و احتلت الجزائر بذلك المرتبة 92 من مجموع 180 دولة شملها التقرير. و ذلك ما يؤكد عدم تحقيق أي جدوى من الجهود المبذولة في مكافحة الفساد خاصةً في ظل ارتفاع أسعار النفط و تخصيص مبالغ مالية ضخمة تنموية لا سيما البرنامج التكميلي لإنعاش الاقتصاد(150 مليار دولار). و استمر المُؤشر في التراجع بعد 2008 و بلغ سنة 2009 و 2010 على التوالي 2.8 و 2.9 ليستقرَّ عند نفس النقطة سنة 2011 حيثُ صُنِّفتْ الجزائر في المرتبة 112 من بين 183 شملها التقرير، ووفقاً لمؤشر مُدركات الفساد لعام 2010 الصادر عن الشفافية الدولية، جاء ترتيب الجزائر من بين الدول الأكثر فساداً في المركز 105 من مجموع 178 دولة شملها إحصاء المنظمة لعام 2010.

عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012 صنَّفت الجزائر في المرتبة 105 في مؤشر الدول الأكثر فساداً في العالم، و أكَّد تقرير منظمة الشفافية بأنَّ البرامج التنموية التي اُعتمدت في الجزائر منذ سنة 1999 و المُستمرة إلى غاية 2014، التهمت 400 مليار دولار من دون تحقيق الأهداف المُسطَّرة. و في عام 2014 صُنِّفت الجزائر في الرتبة 100 من أصل 177 دولة متراجعة بست نقاط عن سنة 2013، و في المرتبة 11 عربياً حيثُ سجلت 36 نقطة، ، و سبب التراجع قضايا الفساد التي تورَّطت فيها شركات حكومية(سوناطراك 1، 2)، فضيحة الطريق السيَّار. و لكن في سنة 2015 تحسَّنت نوعاً ما بتصنيفها في الرتبة 88 عالمياً و 09 عربياً و هذا راجع للسياسة المُتَّبعة في إطار محاربة الفساد حيثُ تمَّ اتخاذ إجراءات كانت في مجملها ضعيفة و جزئية التطبيق، و هذا ما يُفسِّرُ الرُتب المتأخرة التي تصنَّفُ فيها الجزائر من خلال التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية.[30]

و في سنتي 2016 و 2017 سجَّلت الجزائر تراجُعاً كبيراً في مؤشرات مدركات الفساد للدول العربية، حيث صُنِّفت في المرتبة 108 عالمياً، و 10 عربياً بتسجيلها 34 نقطة، و في سنة 2017 جاءت في الرتبة 112 عالمياً و 10 عربياً، هذا التذبذب الذِّي عرفته الجزائر، يرجع إلى درجات الشفافية في هذه الفترة يبقى دون المستوى المطلوب عالمياً، حيثُ أنَّها لم تتجاوز عتبة الخمسين(50) نقطة و هو المعيار العالمي للكشف عن الفساد، حيث يُنبئُ حصول الدولة على نقاط في سُلَّم الشفافية أقل من 100/50 عن استشراء الفساد فيها، و حصول الدولة على نقاط تتجاوز تلك العتبة بمعنى أنَّها دخلت عالم الشفافية، و صارت تُصنَّف مع الدول المُتحضِّرة التي يضيقُ فيها مجال الفساد.[31]

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1866-1886.

صُنِّفت الجزائر في تقرير الشفافية الدولية لسنة 2018 في الرتبة 105 عالمياً، و 10 عربياً، و حسب مؤشر مدركات الفساد حصلت على 35، بينما في سنة 2019، تأخرت برتبة حيث احتلت الرتبة 106 عالمياً، و بقيت في نفس الرتبة عربياً العاشرة.[32]

إنَّ محاربة الفساد أمرُ بالغُ الأهمية لسلامة الديمقراطية و النظم السياسية، فأكثر من ثلثي دول العالم درجاتها في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2019 اقل من 50 بالمائة و المتوسط هو 43، و هذا لعدم التزام هذه الدول و من بينها الجزائر في التقيُّد بقواعد الشفافية و توسيع نطاق المساءلة للمسؤولين التنفيذيين، و لا تُشرك المجموعات السياسية و الاجتماعية الفاعلة في صنع القرار السياسي. و هذا ما يستدعي إيجاد إستراتيجية وطنية شاملة لمحاربة هذه الظاهرة و بجدِّية و حزم.

تراجعت الجزائر ب 13 درجة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2021، الذي تُصدره " شفافية دولية" لتحتل المرتبة 117 من اصل 180 دولة شملها التقرير، بعدما كانت في سنة 2020 تحتلُّ المرتبة 104 دولياً، و منح التقرير السنوي العلامة 3.30 من 10 للجزائر في مؤشر مدركات الفساد في القطاع العام لسنة 2021 بتراجع قدره 0.3 ن عن سنة 2020.(**فريق التحرير موقع الترا الجزائر، الجزائر تتراجع في المؤشر الدولي لمكافحة الفساد 2021"، موجود على الرابط: (Ultraalgeria.Ultrasawt.com**

و يُشيرُ مؤشر إدراك الفساد لعام 2018 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بأنَّ الجزائر احتلت المرتبة 105 عالمياً من أصل 180 دولة بمعدل 35 ن من اصل 100، و قد تحسَّنَ ترتيب البلاد قليلاً مقارنة بمؤشر الفساد 2017 إذ كانت المرتبة 112.(**محمد بنكاسم، الجزائر- الحراك الشعبي- الفساد- مؤشر، الموجود على الرابط التالي: aljazeera.net/news/politics/28/3/2019)**

من هذا المنطلق فإنَّ انتشار الفساد في الجزائر يؤدي إلى إضعاف شرعية النظام السياسي و انتهاك مشروعيته من خلال فقدان ثقة المحكومين في حكامه و مؤسساته، و يظهرُ ذلك في العزوف الشعبي عن المشاركة الانتخابية، بُناءاً على ما أصاب النظام السياسي من تشوهات خطيرة أفقدهُ العقلانية في رسم السياسات و الرشادة في اتخاذ القرارات. كما يُعدُّ الفساد عائقاً مُهماً أمام تنفيذ البرامج و السياسات الحكومية و كذا إنجاح عملية التنمية السياسية، و بالتالي فإنَّ الفساد يؤثرُ سلباً على إشاعة و تعميق مبادئ الحكم الراشد في المجتمع و الدولة في الجزائر.

المطلب الثاني: الهيئات (الأجهزة) و المؤسسات الوطنية المختصة في مكافحة الفساد

يكتب تقديم يبين محتوى المطلب والنقاط التي يتناولها.

أولا:الهيئات الوطنية المختصة في مكافحة الفساد

عملت الجزائر خاصةً في العشر السنوات الأولى من الألفية الثالثة على الوقاية من الفساد و مكافحته كما اتخذت لأجل ذلك عدَّة إجراءات تشريعية و ميدانية ، ومن بين المؤسسات الوطنية التي اعتمدتها الجزائر في إطار مكافحتها الفساد نجد" الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته" و " مجلس المحاسبة"، حيثُ تقوم ب دعم التدابير الوقائية و القمعية في مكافحة الفساد من خلال مساعدة المرافق العامة على تحسين الأداء و تعزيز الشفافية و تأمين المساءلة و الحفاظ على المصداقية، غير أنَّهُ رغم الصلاحيات الواسعة المُوكلة لتلك المؤسسات إلّا أنَّ دورها يبقى محدود و ذلك لخضوعها للسُلطة التنفيذية و لم ترق إلى المُستوى المطلوب كهيئة رقابية قوية، و لم تُحقِّق الأهداف المرجوة. إنّ استمرار مُعضلة الفساد في الجزائر لهو محصلة لمجموعة من العوامل و التِّي من بينها عدم ترشيد السياسات العامة القطاعية، غياب الشفافية في التسيير، عدم فعالية المجتمع المدني، و فشل القطاع الخاص.

و من بين الأجهزة كذلك نجد مجلس المحاسبة التي تُعنى مكافحة الفساد الإداري، الذي يُعتبرُ من أهم المؤسسات الرقابية التي أولاها المُشرِّع أهميةً و ذلك بالنصِّ عليها في الدساتير السابقة، و بموجب المادة 170 من دستور 1996 التي أناطت له مهمة الرقابة البَعدية لأموال الدولة و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية، و استجابةً لتعليمة رئيس الجمهورية رقم 03 لسنة 2009 المُتعلِّقة بتفعيل مكافحة الفساد و التي نصَّت على ضرورة تنشيط دور مجلس المحاسبة في مجال محاربة الفساد، تدخَّلَ المُشرِّع سنة 2010، و عدَّلَ قانون مجلس المُحاسبة بموجب الأمر رقم 02/10، حيث فعَّلَ دورهُ في مكافحة الفساد من خلال توسيع صلاحياته الرقابية و مجال تدخُّلهِ بحيثُ أصبحَ من أهم الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في الجزائر، و من صلاحياته: رقابة التدقيق، رقابة نوعية التسيير، رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية و المالية، مراجعة حسابات المُحاسبين العُموميين.

اتخذت الجزائر في هذا المجال العديد من التدابير خاصةً خلال السنوات 2004، 2005، 2006، من خلال المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003، و كذلك الاتفاقية الإفريقية لمحاربة الفساد، و القانون رقم 01/05 الصادر سنة 2005، و المُتعلِّق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتها. ففي سنة 2004 جاء تأكيد الحكومة على التصدِّي لظاهرة الفساد من خلال برنامجها الحكومي، و هذا بتكريس مبادئ الشفافية، و المساءلة، و الالتزام بتوفير و تفعيل الأدوات التي نصَّت عليها الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد و التي كانت الجزائر من أوائل الدول المُوقِّعة عليها في 19 أفريل 2004. كما نُسجِّل انضمام الجزائر إلى آلية التقييم من قبل النظراء التي أقرَّتها مبادرة النيباد و التركيز على أهمية الحكم الراشد في مكافحة الفساد.[33]

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1866-1886.

منذ إصدار قانون الوقاية من الفساد و مكافحته سنة 2006 شهدت الجزائر نشاطاً جدّياً في إطار مكافحة الفساد الإداري تمثّلَ أساساً في استحداث أجهزة رقابية جديدة مُتخصِّصة كالديوان المركزي لقمع الفساد، و تنصيب الهيئات المنصوص عليها قانوناً، كالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد التي تشكلت بمقتضى مرسوم رئاسي في نوفمبر 2006 الذي حدَّدَ تنظيمها و كيفيات سيرها،و التي عرفت مجموعة من التعديلات التي وسَّعت من صلاحياتها بموجب المرسوم رقم 64/12 المؤرخ في فيفري 2012، و نصَّ عليها المؤسس الدستوري لسنة 2016، كما غيَّرَ تسميتها في التعديل الدستوري لسنة 2020، مع تغيُّر في دورها عن طريق منحها المزيد من الصلاحيات الحقيقية لتبتعد عن الدور الاستشاري نحو الدور الحقيقي في الوقاية و مكافحة الفساد.[34]

، و كذا تفعيل دور الهيئات الرقابية الكلاسيكية بكافة أنواعها سواء الإدارية أو المالية أو السياسية أو القضائية، و تعليمة رئيس الجمهورية رقم 03 لسنة 2009 المُتعلِّقة بتفعيل مكافحة الفساد جاءت في هذا النطاق و ساهمت في تعزيز النظام المؤسساتي لمكافحة الفساد الإداري و تدعيمه بمختلف الأجهزة و الإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد الإداري. ومن بين الأجهزة المتعلقة بمكافحة الفساد نجد كذلك المُفتشيّة العامة للمالية، و من صلاحياتها أنَّها تقومُ بدورٍ هام في مكافحة الفساد بواسطة مهامها الرقابية المذكورة في المواد 02، 03 من المرسوم التنفيذي رقم 272/88، و من أهم الصلاحيات الرقابية لهذا الجهاز: الرقابة على التسيير المالي و المحاسبي، و الرقابة على استعمال الموارد.[35]

و تُعتبرُ السُلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته مؤسسة دستورية مُستقلة لا تتَّبِعُ أي سلطة حيثُ تُنظِّمُ و تُحدِّد تشكيلتها و صلاحياتها بموجب قانون خلافاً للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته التي تمَّ تنظيمها و تحديد تشكيلتها بموجب مرسوم رئاسي لكونها توضع لدى رئيس الجمهورية.

ثانيا: الإستراتيجية الوطنية و آلية الحكم الراشد لمواجهة ظاهرة الفساد

إنَّ ظاهرة الفساد الإداري و المالي من الظواهر الخطيرة التِّي تُواجه الدول النامية و خاصةً الجزائر و انعكاساتها على البناء المؤسساتي و التنمية الاقتصادية، و لمعالجة هذه المشكلة يجب وضع إطار مؤسسي و أرضية مناسبة لعلاجها، من خلال ترسيخ قناعة لدى المجتمع المدني و الشركاء الدوليين و الإرادة السياسية بضرورة وضع سياسات لمكافحة الفساد، و تبنِّي نهج إصلاحي جديد مغاير للأنماط التقليدية في عملية محاربة الفساد، و الاعتماد على التقنيات و الوسائل الحديثة و تغيير الذهنيات و تحسين العلاقة التواصلية بين الإدارة و المواطن.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1866-1886.

و يستوجب مكافحة هذه الظاهرة ليس من قبل الجهات الرسمية فقط بل و من قبل كافة قطاعات المجتمع الخاصة و العامة بإقامة حكم راشد يقترحُ استراتيجيات مُحدَّدة و مدروسة للحدِّ من تنامي هذه الظاهرة و معالجتها. و باعتبار أنَّ الفساد تبذير للمال العام يُثيرُ مشاكل اجتماعية، و لقد أصبحَ القضاء على الفساد إحدى دعائم الحُكم الراشد، و يظلُ مرهون بمدى استجابة الإدارة إلى معايير الحُكم الراشد و هي: العدالة، و قيم المساءلة و المراقبة العامة و الإعلامية و الوضوح السياسي و الإداري و الإعلامي، الإنصاف في الأجور و المكافآت و توفير فرص الحياة الكريمة للموظفين و العاملين بها يبعدهم عن البحث عن مصادر غير مشروعة لتلبية احتياجاتهم، و تقوية أنظمة المساءلة و الشفافية داخل الدوائر الحكومية.

إنَّ تعقُّد ظاهرة الفساد و إمكانية تغلغلها في مكافحة جوانب الحياة يقتضي تكوين إستراتيجية تقوم على الشمولية و التكامل لمكافحة هذه الظاهرة، و ينبغي الإشارة إلى أنَّ القضاء على الفساد يتطلب كذلك صحوة ثقافية تنشر الوعي بتكلفة عالية كما ينبغي توفر الإرادة من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد و أنَّ محاربة الفساد تتطلب رأياً عاماً نشطاً و واعياً يُتابع الأحداث، و يهتم بالكشف عن حالات الفساد و يُعاقبُ عليها، و إنَّ إستراتيجية محاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة و متواصلة و متنوعة سياسية قانونية و جماهيرية.

يتطلب لمكافحة الفساد و ترسيخ ثقافة و فلسفة الحكم الراشد آليات و استراتيجيات فعّالة للحدِّ من ظاهرة الفساد و استغلال النفوذ و المناصب و استفحال ظاهرة الرشوة، و تتداخل الجهود الوطنية و المساعدات الدولية الإنمائية للقضاء على هذه الظاهرة.

تُركِّز هذه الإستراتيجية من خلال التقليل من نفقات الأجهزة الإدارية و زيادة الرقابة على الصرف عن طريق إنشاء الأجهزة الرقابية المختلفة للحدِّ من التبذير و الحيلولة دون استغلال الوظيفة العامة لأغراض خاصة، و من آلياتها تفعيل إجراءات تحصيل الديون الحكومية، و تدقيق إجراءات صرف النفقات من خلال أجهزة رقابية مُتخصِّصة، و في إطار نفس الإستراتيجية يتطلَّبُ التأكد من تطابق ممارسات الموظفين في الأجهزة الإدارية مع الأعراف المهنية و المعايير و أخلاقيات المهنة من خلال إتاحة الفرصة للجمهور و وسائل الإعلام و جماعات المصالح المختلفة للاطلاع على سير العمل في الأجهزة المختلفة و الحصول على المعلومات التي يرغبون فيها للاطلاع عليها ممَّا يُعزِّزُ الثِّقة بالجهاز الإداري و بالمواطنين.[36]

و تتِّمُ إستراتيجية الإصلاح عبر إنشاء أجهزة التفتيش و الرقابة، و الوضوح و الشفافية في عمل الأجهزة الإدارية و التي تهدف إلى الاقتصاد في الإنفاق و تحقيق العدالة، و ذلك للتأكد كذلك من عدم

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2022 المجلد: السادس العدد: الثاني ص.ص: 1866-1886.

وجود مخالفات و تعريف المواطنين بحقوقهم للوصول إلى المعلومات و تحقيق الشفافية. و تلعب السلطة التشريعية و القضائية دوراً كبيراً في تأييد و دعم هذه الإستراتيجية.

و في سياق مكافحة الفساد الإداري و تكريس الشفافية، تبنَّت الدولة الجزائرية مفهوم الحُكم الراشد كآلية لمكافحة هذه الظاهرة المرضية من خلال إيجاد آليات وقائية تجعل عمل الإدارة في منأى عن مظاهر الفساد و السلوكيات السلبية المنحرفة، و هذا ما يستدعي إرساء مجموعة من الهيئات المُتخصِّصة في مجال مكافحة جرائم الفساد و الوقاية منه.

و تندرج عملية مكافحة الفساد وفق إستراتيجية شاملة واضحة متكاملة بعيدة المدى، وليس إجراءات ظرفية قائمة على التغيير الشكلي والتي تكون أقرب إلى إدارة الفساد. هذه الإستراتيجية المستهدفة للوصول لدعم التنمية ومحاربة الفساد الإداري تقوم على أساس توفر قيادات إدارية محلية كفؤة تتناسب و الوظائف القيادية العليا، و السير قُدُماً في عملية الإصلاح الإداري الذي يُمثِّلُ أحدَ أهداف إستراتيجية التنمية الشاملة.

الخاتمة:

و خلُصت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة في الجزائر من اجل إرساء مقاربة للحكم الراشد في مكافحة ظاهرة الفساد، لا تزال تراوحُ مكانها، و لم تُحقِّق المبتغى المنشود في الحدِّ من هذه الآفة، حيث أنَّ تطبيق آليات الحكم الراشد كان جزئيا و تسجيل الجزائر لمراتب مُتأخرة على مستوى مؤشر مدركات الفساد على المستويين العربي و الدولي، و هذا يرجع إلى إشكالية تفعيل الممارسات الواقعية للحكم الراشد.

و بالرغم من الإصلاحات المنتهجة على مستوى هياكل الدولة، إلَّا أنَّ صانع القرار الجزائري يفتقد غلى رؤية إستراتيجية شاملة، و غلى تنسيق الجهود بين الفواعل الحكومية، القطاع الخاص، و المجتمع المدني لمكافحة هذه الظاهرة و تداعياتها السلبية على التنمية الاقتصادية و رفاه المجتمع.

التوصيات:

لتحسين ممارسات الحكم الراشد في الجزائر نوصي بضرورة تطبيق المساءلة لجميع المسيرين سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة.

تفعيل قنوات الحوار و الاتصال بين الحكومة و المجتمع المدني ، و تمويل برامج و مشروعات موجهة نحو تحسين الحكم و نوعية الحياة لمواطنيها.

تفعيل المعيار الأخلاقي و ترقية الثقافة السياسية للمجتمع و المواطن.

تفعيل مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص من خلال سياسات التوزيع و العدالة الاجتماعية.

الجداول والأشكال:

االدراسة تحتوي على جداول يرجى أن تكون بالحجم المبين أدناه:

السنة	درجة مؤشر مدركات الفساد	التر تيب العربي	الترتيب العالمي
2012	34ن		105
2013	36ن		100
2014	36ن	11	100
2015	36ن	09	88
2016	34ن	10	108
2017	34ن	10	112
2018	35ن	10	105
2019	35ن	10	106
2020	33ن		104
2021	34ن		117

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية السنوية

الهوامش:

[1]- سلوى شعراوي جمعة و آخرون، **إدارة شؤون الدولة و المجتمع**، (القاهرة: مركز دراسات استشارات الإدارة العامة، 2001، 2001)، ص 4

[2]- المرجع نفسه، ص 108

[3] -Jaques-Ould Aoudia, « gouvernance et pauvreté dans les payes MENA : analyse à partir d'une approche multidimensionnelle », Colloque sur la Gouvernance et le Développement au Moyen Orient et en Afrique du Nord Banque Mondiale, Paris, 21 november 2003, p 23

[4] - - Daniel Kaufman, « Reponser la bonne gouvernance : dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen-orient et en Afrique du nord », Paris, Beyrouth, Rabat et Washington : AC. 21 November 2003, p3

[5] -The World bank, adecade of mesuring the quality og governance, governance matters, 2007 World wide governance indicators 1996-2006 », World bank, institute development reseach group, Washington, 2007, p02

[6] - حسن كريم، **المرجع السابق**، ص 41

[7]- راوية توفيق، **الحكم الرشيد في افريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، (جامعة القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، 2006، ص 27

[8]- فهمي خليفة الفهداوي، " الحكم الصالح: خيار استراتيجي للإدارة، نحو بناء مجتمع المؤسسية و المواطنة العامة"، مجلة النهضة، المجلد الثامن، العدد 03، جويلية 2007، ص 24

[9]- حسن عبد الكريم، **المرجع السابق**، ص 102

[10]- أنظر التقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: تحسين التضمينية و المساءلة، واشنطن: البنك الدولي، 2003، ص 03

11-Daniel Kaufman, Aart Kraay Mastruzzi, Governance Matters 111M Governance Indicators for 1996-2002, Policy Research Working paper ; 3106, Washington, DC : World Bank, 2003, p11

12-Daniel Kaufman, Aart Kraay Mastruzzi,op cit , 2003, p12

[13] -UNDP , OP.CIT , P3

[14] -UNDP , OP.CIT , P3

[15]- حسن عبد الكريم، **المرجع السابق**، ص 65

[16]- صالح زياني، مراد بن سعيد، **المرجع السابق**، ص 36

[17]- المرجع نفسه، ص 38

[18]- صالح زياني، **المرجع السابق** ، ص 39

[19]- - حسن، ه، م، **مقاومة و مواجهة الفساد: القضاء على أسباب الفساد**، مصر: مركز تطوير الأداء و التنمية، 2007، ص 10

[20]- عبد اللطيف. ع. ل، " الفساد كظاهرة عربية و آليات ضبطها"، ضمن كتاب **الفساد و الحُكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 384

[21]- عز الدين بن تركي، منصف شرفي، " الفساد الإداري، أسبابه، آثاره، و طرق مكافحته، إشارة إلى بعض الدول، **الملتقى الوطني حولك حوكمة الشركات كآلية للحدِّ من الفساد الإداري و المالي**، جامعة بسكرة 7/6 ماي 2012، ص 03،

[22]- خالد ليتيم، عبد الحفيظ مسكين، "الآثار الاقتصادية للفساد المالي و الإداري و جهود الجزائر لمكافحته– إشارةً إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد"، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد رقم 04، العدد07، جوان 2018

[23]- محمد الأخضر كرام، مسغوني منى، **مرجع سابق الذكر** ، ص693

[24]- حاحة عبد العالي، **مرجع سابق الذكر** ، ص72

[25]- د. آمال بن صويلح ، **مرجع سابق الذكر** ، ص273

[26]- مهدي حسن الزويلف و سليمان أحمد اللوزي، ، ص39

[27]- خالد ليتيم، عبد الحفيظ مسكين ، **مرجع سابق الذكر** ، ص07

[28]- عنترة مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور و الأسباب و الحلول**، الجزائر: منشورات جيطلي للنشر و التوزيع، 2009، ص 99

[29]- صارة نوري، " الشفافية الدولية تتَّهِمُ الحكومة بالتماطل في مكافحة الفساد"، على الموقع التالي: http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=292080 07/04/2016 fjhvdo ، ص 104

[30]- جهيدة ركاش، "آليات مكافحة الفساد الإداري و المالي و ضرورات تفعيل الحكم الراشد في الجزائر"، **مجلة تحولات**، ورقلة: الجزائر، ص 46

[31]- محمد الأخضر كرام، مسغوني منى، **مرجع سابق الذكر**، ص 693

[32]- جمعية الشفافية الدولية، "بيان صحفي بشأن نتائج مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019"، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية 23 يناير 2020، ص 12

[33]- جهيدة ركاش، **المرجع السابق**، ص 218

[34]- د. أحسن غربي، "السُلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020"، **مجلة أبحاث**، المجلد 06، العدد01، 2021، ص 687

[35]- حاحة عبد العالي،" **المرجع السابق الذكر**، ص 515

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1-سلوى شعراوي جمعة و آخرون، **إدارة شؤون الدولة و المجتمع**، (القاهرة: مركز دراسات استشارات الإدارة العامة، 2001.

2-عنترة مرزوق، عبدو مصطفى، **معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الجذور و الأسباب و الحلول**، الجزائر: منشورات جيطلي للنشر و التوزيع، 2009.

3-Jaques-Ould Aoudia, « gouvernance et pauvreté dans les payes MENA : analyse à partir d'une approche multidimensionnelle », Colloque sur la Gouvernance et le Développement au Moyen Orient et en Afrique du Nord Banque Mondiale, Paris, 21 november 2003.

4-Daniel Kaufman, « Reponser la bonne gouvernance : dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen-orient et en Afrique du nord », Paris, Beyrouth, Rabat et Washington : AC. 21 November 2003.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

حاحة عبد العالي،" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه**، جامعة بسكرة، 2013.

ثالثا: المقالات

-فهمي خليفة الفهداوي، " الحكم الصالح: خيار استراتيجي للإدارة، نحو بناء مجتمع المؤسسية و المواطنة العامة"، مجلة النهضة، المجلد الثامن، العدد 03، جويلية 2007.

-صالح زياني، مراد بن سعيد، فعالية المؤسسات البيئية الدولية ، دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 05، العدد 09، 2013.

-حسن، ه، م، **مقاومة و مواجهة الفساد: القضاء على أسباب الفساد**، مصر: مركز تطوير الأداء و التنمية، 2007.

-جهيدة ركاش، "آليات مكافحة الفساد الإداري و المالي و ضرورات تفعيل الحكم الراشد في الجزائر"، **مجلة تحولات**، ورقلة: الجزائر.

-آمال بن صويلح، " آليات مكافحة الفساد الإداري و المالي بالجزائر في ظلِّ الإصلاحات الجديدة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 32، عدد01، جوان 2021.

-محمد الأخضر كرام، مسغوني منى، " دور أخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد الإداري في الدول العربية، دراسة تحليلية لمؤشرات الفساد الإداري 2011-2017"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.

-عبد اللطيف. ع. ل، " الفساد كظاهرة عربية و آليات ضبطها"، ضمن كتاب **الفساد و الحُكم الصالح في البلاد العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

ثالثا: أشغال الملتقيات

-عزالدين بن تركي، منصف شرفي، " الفساد الإداري، أسبابه، آثاره، و طرق مكافحته، إشارة إلى بعض الدول، **الملتقى الوطني حولك حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد الإداري و المالي**، جامعة بسكرة 7/6 ماي 2012.

-خالد ليتيم، عبد الحفيظ مسكين، "الآثار الاقتصادية للفساد المالي و الإداري و جهود الجزائر لمكافحته- إشارةً إلى ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد"، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، المجلد رقم 04، العدد07، جوان 2018

-جمعية الشفافية الدولية، "بيان صحفي بشأن نتائج مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019"، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية 23 يناير 2020

- أحسن غربي، "السُلطة العليا للشفافية و الوقاية من الفساد و مكافحته في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020"، **مجلة أبحاث**، المجلد 06، العدد01، 2021.

رابعا: المواقع الإلكترونية

-محمد بنكاسم،"الجزائر-الحراك الشعبي-الفساد-مؤشر"،الموجود على الرابط التالي: aljazeera.net/news/politics/28/3/2019،

-صارة نوري، " الشفافية الدولية تتَّهِمُ الحكومة بالتماطل في مكافحة الفساد"، على الموقع التالي: http://www.al-fjhvdo 07/04/2016fadjr.com/ar/index.php?news=292080

-التقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: تحسين التضمينية و المساءلة، واشنطن: البنك الدولي، 2003.

راوية توفيق، **الحكم الرشيد في افريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، (جامعة القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، 2006.

-Daniel Kaufman, Aart Kraay Mastruzzi, Governance Matters 111M Governance Indicators for 1996-2002, Policy Research Working paper ; 3106, Washington, DC : World Bank, 2003

-The World bank, adecade of mesuring the quality og governance, governance matters, 2007 World wide governance indicators 1996-2006 », World bank, institute development reseach group, Washington, 2007